٣

«هذه الطريق تؤدّي إلى منطقة (أ) التابعة للسلطة الفلسطينيّة احذروا الدخول»

سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية

رازي نابلسي*

«هذه الطريق تؤدّي إلى منطقة (أ) التابعة للسلطة الفلسطينيّة، الدخول للمواطنين الإسرائيليين ممنوعة وخطرة على حياتهم، وتشكّل مخالفة جنائيّة بحقّهم». يستطيع الداخل إلى رام الله عبر أي من الحواجز العسكريّة الإسرائيليّة التي تحيطها وتحيط ما يحيطها، ملاحظة هذه الجملة المكتوبة بالخط الأبيض على يافطة ذات خلفيّة حمراء بارزة بكلمات واضحة باللغات الثلاث: العربيّة والعبريّة والإنجليزيّة. ينتهي مفعول هذه اليافطة عمليًا، عند حاجز عطارة بعد مدينة بير زيت إذ يلحظها الخارج، ولا تتكلّم إليه، بل تتكلّم فقط إلى الداخل من الحاجز. على الطريق من «قلنديا» حتّى «عطارة» يمر المسافر على: مخيّم قلنديا أولًا؛ كفر عقب ثانيًا؛ مخيّم الأمعري ثالثًا؛ رام الله والبيرة رابعًا؛ سردا خامسًا وبير زيت سادسًا التي تنتهي بحاجز «عطارة» حيث ذات اليافطة الحمراء. عمليًا، هذه ليست حدود المنطقة (أ)، وأيضًا ليست حدود محافظة رام الله والبيرة، وهي أيضًا ليست حدود الضفّة الغربيّة. هذه المنطقة

* باحث وكاتب فلسطينيّ.

التي تحدّدها اليافطة المذكورة أعلاه لا تخضع لأي تعريف من التعريفات المتعارف عليها قانونيًا أو سياسيًا في فلسطين، هذه المنطقة خارج التعريفات القانونيّة، هذه المنطقة خارج كل شيء وتحوي كل شيء: تحوي في داخلها مناطق تتبع إلى بلديّة القدس، التي تخضع للحكم المدنيّ الإسرائيليّ ككفر عقب ومخيّم قلنديا؛ تحوي أيضًا مناطق (أ) التي تخضع لسيطرة أمنيّة وإدارية فلسطينيّة كمدينتيّ رام الله والبيرة؛ وأيضًا مناطق (ب) التي تخضع إلى سيطرة أمنيّة إسرائيليّة وإداريّة فلسطينيّة كمدينة بير زيت.[1]

تحاول هذه الورقة، قراءة السياسات الاستعماريّة التي أفضت إلى ولادة وتشكّل هذه المناطق- المعازل التي يُحشر ويجمّع فيها الفلسطينيّ عبر منظومات السيطرة الإسرائيليّة المختلفة، الظروف القانونيّة- الاجتماعيّة والسياسية التي تدفع الفلسطينيّين إلى الانتقال إليها، بالإضافة إلى التشكّل الاجتماعيّ ذاته. وعلى الرغم من الاختلاف القانونيّ. ولا يُقال في هذه الورقة «رغم الاختلاف القانونيّ» اعتباطًا، إذ تشكّل المكانة القانونيّة أيضًا حيّزًا متداخلًا وغير واضح، فتكون في بعض الأماكن ككفر عقب وسميراميس مثلًا العامل المركزيّ الذي يشكّل الحيّز الاجتماعيّ. وبعد استعراض وتحليل الواقع المادّي، ستسعى الورقة إلى فهم الحالة السياسيّة- الاجتماعيّة الناتجة عن سياسات إنتاج المعازل المادّية. ولكن، قبل كل شيء، حتّى حين تتم دراسة الظروف المادّية الناتجة، فإن المنطلقات الإبستمولوجيّة والأيديولوجيا الناظمة لهذا النظام الصهيونيّ، تفرض ذاتها بقوّة على الباحث في هذه المنظومة والسياسات الناتجة عنها.

إسرائيل: نموذج متعدّد الأدوات

إسرائيل هي دولة أيديولوجيّة. هناك أيديولوجيا ناظمة للدولة الإسرائيليّة، تغذّي الدولة، وتعود الدولة لتغذّي الأيديولوجيا بتطبيقها ونقلها الفكرة إلى التجسيد السياسيّ بعلاقة جدليّة. هذه الفكرة، هي من أسّس الدولة، ومن عمق الفكرة تستمد الدولة شرعيّة وجودها واستمرارها. وبكلمات أخرى: مشروع الصهيونيّة بوصفها حركة وأيديولوجيا سياسيّة- اجتماعيّة (بشارة، ٢٠٠٦) هو تكوين الدولة والنظام. ولعل أفضل من يعبّر عن هذا التوجّه هو وزير خارجيّتها السابق ومندوبها السابق في الأمم المتحدّة، آبا إيبن، إذ

قال في المؤتمر الصهيونيّ السابع والعشرين[٢] إن دولة إسرائيل «هي دولة أيديولوجيّة؛ فهي لا توجد لتعيش فحسب، بل هي موجودة من فكرة. وهي موجودة لتؤسّس لهذه الفكرة وتحقّقها؛ تأسيس كيان ذي سيادة يحدّد الشعب اليهوديّ شكله الأيديولوجيّ والروحيّ والمدنيّ والفكريّ».[٣] أن يكون الشعب اليهوديّ هو المحدّد للشكل الأيديولوجيّ والروحيّ والمدنيّ والفكريّ للكيان السياسيّ على أرض فلسطين، فهذا يمكن أن يكون أبارتهايدا مُعلنا، بكل وضوح، صارخا بحجم الاستيلاء على تقرير المصير في فلسطين، ولكنّه لم يتحقّق لسبب واحد: تهجير الأغلبيّة الفلسطينيّة من حدود الكيان السياسيّ الخاضع للحكم المدنيّ، وإنشاء الباقين كأقليّة سياسيّة.

عمليًا، استطاعت إسرائيل بعد النكبة، أن تشكّل نظاما سياسيّا لم يصل حدّ الأبارتهايد المُعلن والمقونن، بدل ذلك يعمل كابارتهايد وظيفي: أي يقوم بوظيفة نظام الأبارتهايد من حيث تمكين الفئة العنصريّة من السيطرة والهيمنة دون أن يقونن ذلك ويتحول إلى أبارتهايد مُعلن. ويمكن القول إنّ النظام الذي تأسّس إسرائيليًا أقرب إلى الإثنوقراطيّة كما يعرّفها يفتاحئيل مثلًا على أنّه «نظام يعمل على تمكين الأمّة من التوسّع والتوغّل في فرض الإثنيّة والسيطرة على الإقليم، وعلى كيفيّة توزيع الموارد في الإقليم». ولكن التعريف، الذي يطرحه يفتاحئيل، أيضًا غير كفيل بإعطاء صورة شاملة وافية لهذا النظام، إذ الفلسطينيّيون في الضفّة الغربيّة وغزّة، خارج النظام السياسيّ كليًا وليسوا جزءًا منه، وهم في الوقت ذاته خاضعون لسيطرة النظام وبأدوات سيطرة النظام ذاتها، التي تعمل بالموازاة، أيضًا لإبقائهم خارج النظام (أزولاي، أوفير ٢٠١٢). وهذا طبعًا، قبل الخوض في اللاجئين الفلسطينيّين الذين تشكّل النظام بشرط أن يكونوا لاجئين، ومنظومة السيطرة ذاتها هي التي تضمن الإبقاء عليهم خارجها وخارج المساحة الكليّة التي تسيطر عليها بالقانونين: العسكريّ والمدنيّ.

في ذات الوقت ذاته، لا يمكن اعتبار النظام احتلالا عسكريّا بالمفهوم التقليديّ للاحتلال، وذلك لسببين رئيسيين: أولًا، لا تنظر إسرائيل إلى ذاتها على أنّها قوّة احتلال في الضفّة الغربيّة وغزّة بل تصوّر وجودها في هذه المناطق على أنّه تحرير وعودة والنكسة على أنّها «معجزة ربّانية» (سيغيف ٢٠٠٥)، ومن هذا المنطق تبني مؤسّساتها المدنيّة ومستوطناتها وشبكة

طرقها؛ وثانيًا، يعتبر القانون الدوليّ الاحتلال فعلًا مؤقتًا وكل ما تقوم به إسرائيل في الضفّة الغربيّة بعيد كل البعد عن أن يتم تفسيره على أنّه فعل مؤقت.[٤] أمّا التفسير القائل بأن إسرائيل تمارس السيطرة على الضفّة الغربيّة باعتبارها «مستعمرة» فهذا بعيد كل البعد عن واقع فيه تربط شبكة الطرق المستعمرة بالدولة الأم في غضون حواليّ نصف ساعة من الزمن، تغيّر معالمها وتصوّر المستعمرة على أنّها «أرض العودة». إن سياسات إسرائيل التهويديّة في الضفّة الغربيّة خاصة وحاليًا، وفي الداخل سابقًا، تذكّرنا بنماذج من الاستعمار الاستيطانيّ التي تأبّدت كالولايات المتحدة وجنوب أفريقيا (برَيَر ٢٠٠٤؛ العكش ٢٠١٥)) أكثر ممّا تذكّرنا بنماذج استعمار كلاسيكيّ كالهند مثلًا.

ليست إسرائيل نموذجًا واحدًا من الاضطهاد المنهج: «تستعمل التطهير العرقيّ ونقل السكّان على مراحل من منطقة إلى أخرى على نموذج الولايات المتّحدة الأميركيّة وإبادة الهنود الحمر أولًا فلا يكتمل فعل الإبادة؛ لتؤسّس في المناطق التي تمّت فيها عمليّة التطهير العرقيّ نظاما سياسيّا مدنيّا أقرب إلى الأبارتهايد غير المكتمل أيضًا استنادًا إلى الأول، ثانيًا؛ تقوم بعدها بحكم عسكريّ في المناطق مستفيدة من الفروقات بين الحكم العسكريّ والمدنيّ في المناطق المحتلة لاحقًا يكون أشبه بمزيج من «الأبارتهايد» و«الاحتلال» ثالثًا؛ فتُعيد بناء البنى التحتيّة الاجتماعيّة والعسكريّة والأيديولوجيّة لتحقيق أقليّة بشريّة فلسطينيّة في المناطق المحتلة لاحقًا لتقوم بعدها ببناء ذات النظام: يفضي إلى نتائج الأبارتهايد دون أن يكون أبارتهايد مستقبلًا. ومن هذا المنطق فقط، يمكن فهم سؤال الديمغرافيا الإسرائيليّ حول استمرار احتلال الضفّة الغربيّة من عدمه، ضمّها الآن أو لاحقًا. ويمكن أيضًا، فهم الصراع الإسرائيليّ الداخليّ حول «الحل» في الضفّة الغربيّة.[٥] إنّه ليس صراعًا على ضم الضفّة الغربيّة أو عدمه، بالقدر الذي هو صراع على ضمان شكل النظام السياسيّ المقبل بعد ضم الضفّة الغربيّة. ومن ذات المنطق يمكن فهم الخطّة التي يقدّمها «حزب العمل» للانفصال. وبكلمات أكثر دقّة واختصار: الصهيونيّة هي مزيج من الأدوات ونماذج السيطرة والتطهير، دون أن تكتمل كنموذج واحد.

تحتكر الدولة العنف المشروع داخل أرض محدّدة (فيبر ١٩١٩). وإسرائيل، تحتكر العنف

عمليًا، على أرض فلسطين التاريخيّة جميعها وتتحكّم في حدودها، وترفض أي وجود أمنيّ على هذه الحدود، أمّا شرعيّة احتكار هذا العنف فهي نابعة من عمق مشروع الصهيونيّة (الحركة والأيديولوجيا) بإقامة وطن قوميّ لليهود أولًا؛ شرعيّة الثيولوجيّة التوراتيّة وخاصة بعد احتلال ما تبقّى من الأرض الفلسطينيّة عام ١٩٦٧ (مصطفى ٢٠١٣؛ سيغيف ٢٠٠٥) ثانيًا وحتّى أكثر المفكّرين الإسرائيليين ليبراليّة، عند التفسير، فإنّهم يتوجّهون إلى الرواية الثيولوجيّة (بشارة ٢٠٠٦). ما يجعل من هذه الشرعيّة شرعيّة يهوديّة- استعماريّة. داخل حدود دولة اليهود، يعيش الفلسطينيّون على الرغم من الاختلافات المرحليّة[٦] للمشروع الاستعماريّ: الفلسطينيّون في الأراضيّ المحتلة عام ١٩٤٨ يعيشون في ظل نظام إثنوقراطيّ أقرب إلى حالة المواطنين الأفارقة الاميركيين في الولايات المتّحدة؛ الفلسطينيّون في القدس يعيشون حالة عدم يقين وجوديّ في علاقتهم بالمدينة عبر مكانة «مقيم» القانونيّة الإسرائيليّة؛ الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة يعيشون في ما يشبه «المعازل» مع سلطة حكم مركزيّ؛ والفلسطينيّون في غزّة أقرب إلى نموذج «غوانتانامو». عمليًا وعلى صعيد الحالة السياسيّة- المادّية في فلسطين فإنّهم جميعًا على الرغم من اختلاف الظرف القانونيّ يعيشون تحت نظام سيطرة دولة اليهود، وهي جميعها اختلافات حُدّدت لتخدم هدفين جوهريين في صلب الصهيونيّة: أولًا، ضمان نظام سياسيّ يضمن سيطرة اليهود وتمكين هيمنتهم؛ وثانيًا، السيطرة على الأرض.

كفر عقب، المشهد الناتج عن استهداف القدس

يولّد المزيج ما بين السياسات التي تضمن وتمكّن سيطرة اليهود- أي سياسات الديمغرافيا والسكّان القانونيّة، والسياسات الاستعماريّة للسيطرة على الأرض- أي حصر أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة من الأرض، نوعا من المناطق غير المعرّفة الرماديّة في الشرط الفلسطينيّ. وتشكّل منطقة «كفر عقب» و«سميراميس» المثال الأفضل والأكثر عنفوانًا في المشهد الفلسطينيّ العام. والقول في «المشهد الفلسطينيّ العام» ليس اعتباطًا أو تعميمًا على الحالة- كفر عقب، بل يعود إلى خصوصيّة المنطقة المذكورة من

حيث وجودها قانونيًا في نطاق مدينة القدس، ومادّيًا في نطاق الضفّة الغربيّة بفعل الجدار؛ مرتبطة اقتصاديًا واجتماعيًا بالضفّة الغربيّة، ومرتبطة رسميًا ببلديّة القدس؛ يدفع سكّانها ثمن خدمات يتوجّب على بلديّة القدس توفيرها؛ ولا يحصلون عليها بتاتًا بسبب الظرف المادّي والسياسيّ باعتبارها خارج الجدار.

تقع بلدة كفر عقب بين مدينة القدس ومدينة رام الله، فتبعد عن القدس ١١ كيلومترًا شمالًا، وحواليّ ٤ كيلومترات عن مدينة رام الله. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات نهائيّة ودقيقة حول تعداد السكّان في كفر عقب، إلّا أن المجلس القروي لكفر عقب يشير إلى حواليّ ٧٠ ألف نسمة، وبحسب الإحصاء المركزيّ الإسرائيليّ لا يتعدّى العدد ١٨ ألف نسمة.[٧] ينبع هذا الفرق الشاسع بين التعداد الإسرائيليّ للسكّان، وإحصائيّات المجلس القرويّ، بالأساس من جوهر الظرف السياسيّ والقانونيّ الذي شكّل المكان وصاغه. فحوّله من حي مقدسيّ مزدهر لا يزيد تعداد السكّان فيه عن ٦ آلاف نسمة قبل النكسة، إلى بلدة يصل تعداد سكّانها إلى حواليّ ٧٠ ألف نسمة في غضون ٥٠ عاما، وسط غياب واضح لأي بيانات أو إحصائيات دوريّة عن النمو السكّاني في كفر عقب، فغابت الإحصائيات عن كتاب الإحصاء السنويّ الفلسطينيّ، وتكتفي إسرائيل بالمسجّلين لديها وهم لا يتعدّون ١٨ ألف نسمة. إن واقع عدم وجود أي إحصائيّات دوريّة في شرط كفر عقب ليس مجرّد صدفة أو إهمال مؤسّساتيّ حكوميّ إحصائيّ، فهذه المنطقة التي تقع ضمن منطقة نفوذ بلديّة القدس وخارجها في آن واحد، تعيش حالة من عدم وجود اليقين القانونيّ أو المؤسّساتيّ: على الأوراق والخرائط هي في القدس، وعلى الأرض هي خارج الجدار الذي يحيط بمدينة القدس. وبالتالي فإن القادم إليها إن لم يقدّم أوراق الإقامة فيها إلى سلطات الاستعمار في القدس فإنّه غير محصيّ في تعداد السكّان من جانب القانونيّ؛ وفي المقابل، فإن السلطة الفلسطينيّة غير قادرة على إحصاء التعداد السكّانيّ لكونهم ليسوا في مناطق نفوذها القانونيّ على الرغم من أنّهم يعيشون في منطقة تشكّل الضفّة الغربيّة ومحافظة رام الله والبيرة امتدادها الجغرافيّ وليس القدس بفعل الجدار.

إن القيمة المُضافة التي تمنحها كفر عقب لقاطنيها هي الحفاظ على الهويّة المقدسيّة في

ظروف حياة يوميّة اقتصاديّة واجتماعيّة أقرب إلى الضفّة الغربيّة من القدس. وهذا ما يظهر بوضوح من المقابلات التي أجراها الباحث أباهر السقّا مع سكّان كفر عقب حول دوافع الانتقال إلى كفر عقب للسكن من القدس أو الضفّة الغربيّة عمومًا. وبالتالي فإن كفر عقب كمشهد معماريّ وثقافيّ واجتماعيّ هو نتاج سياسات التضييق على المقدسيين: إنّها مشهد التهجير المقدسيّ. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيّات دوريّة حول النمو السكّانيّ- أي التهجير المقدسيّ إلى ما خلف الجدار، إلّا أن متابعة سياسات السيطرة الإسرائيليّة على مدينة القدس وعزلها عن امتدادها الذي هو السبب الجوهريّ وراء انتقال السكّان إليها يضعنا أمام مرحلتين استعماريّتين من عزل المدينة يمكن من خلالهما فهم طفرة النمو في كفر عقب: الأولى مع بداية العام ١٩٩٣ حيث بدأت إسرائيل بضبط دخول الفلسطينيّين إلى مدينة القدس (خمايسي ٢٠١٣)؛ والثانية بناء جدار الفصل العنصريّ الذي باشرت إسرائيل فيه مع بداية العام ٢٠٠٣.

تشكّل كل واحدة من المراحل الواردة سابقًا- الضبط بوصفه الحاجز، والإغلاق بوصفه الجدار، مرحلة من مراحل عزل مدينة القدس وسكّانها عن الامتداد الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة جغرافيًا لعزل المدينة. وهذا ما يمكن استدلاله من نوعيّة السكّان في كفر عقب ودوافعهم للانتقال إليها. إذ تنقسم هذه الدوافع إلى ثلاثة، ودافع رابع ناتج عنها، وجميعها للحفاظ على الهويّة المقدسيّة:

- أولًا: الفلسطينيّون من سكّان مدينة القدس الذين لا تسمح لهم ظروفهم المادّية السكن وشراء منزل في القدس، إذ تشير الإحصائيّات إلى أنّه يتوجّب بناء حوالي ١٥٠٠ وحدة سكنيّة سنويًا في مناطق سكن الفلسطينيّين لتجيب على النمو السكّانيّ الطبيعيّ، في الوقت الذي لا تصادق الحكومة الإسرائيليّة إلّا على بناء ٤٠٠ وحدة سكنيّة ما يخلق فجوة قدرها حوالي ١١٠٠ وحدة سكنيّة بين احتياجات النمو الطبيعيّ للسكّان والواقع، وهو ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الشقق السكنيّة، بالإضافة إلى أن المساحة التي بقيت للفلسطينيين للبناء فيها بالقدس لا تتعدّى ١٣٪ وبأسعار مرتفعة جدًا.[٨]
- الفلسطينيّون الذين قدّموا طلبات لم الشمل والتي تحتاج إلى إثبات إقامة في القدس،

ولا يستطيعون السكن في المدينة، فيلجأون إلى كفر عقب كمدينة تلبّي لهم الاحتياج القانونيّ، حيث هي منطقة قدس تضمن مكان إقامتهم كمقيمين مقدسيين في الأوراق الرسميّة الإسرائيليّة.

- سكّان كفر عقب الأصليّون الذين يسكنون في البلدة القديمة البعيدة عن الشارع الرئيسيّ والأحياء المكتظّة ولا زالوا يسكنون في البيوت القديمة وعددهم قليل جدًا.
- فئة الخارجين على القانون، الجنائيّون من المقدسيّون وسكّان الضفّة الغربيّة عمومًا، الذين يلجأون إلى كفر عقب بسبب عدم وجود من يقوم بتطبيق القانون فيها إذ أن الجهة المخوّلة بالقيام بحفظ القانون هي الشرطة الإسرائيليّة لا تدخل أحياء خلف الجدار إلّا بهدف الاعتقالات الأمنيّة. وفي المقابل، فإن أجهزة الأمن الفلسطينيّة لا تستطيع الدخول إلى كفر عقب بسبب عدم قانونيّة ذلك، وعدم سماح سلطات الاحتلال لهم بذلك استنادًا إلى التفاهمات الأمنيّة المنصوص عليها في اتفاقيّات التعاون الأمنيّ وملاحق اتفاقيّة «أوسلو» التي قسّمت الضفّة الغربيّة إلى مناطق (A,B,C) حيث A و B مناطق سيطرة إداريّة فلسطينيّة أمّا C والقدس التي تخضع إلى القانون المدنيّ الإسرائيليّ وتشملها كفر عقب فإنّها ذات سيطرة إسرائيليّة كاملة.

إن حفاظ المقدسيّ على بطاقة الهوية الزرقاء (الإقامة) التي تضمن له حريّة الوصول إلى المدينة وفلسطين التاريخيّة عمومًا، العمل فيها، والسفر من خلالها، بالإضافة إلى الحفاظ على التواجد الفلسطينيّ في القدس، أو ضمان إمكانيّة التواجد، هو الدافع المركزيّ وراء انتقال السكّان، أو بمعنى أدق حصر السكّان في كفر عقب: لا يمكنهم السكن في القدس، وإن خرجوا خارج حدود القدس يفقدون إمكانيّة العودة إليها. هذا الواقع فرضته إسرائيل على المقدسيين مع تحديدها لعلاقتها معهم على أساس دمجهم من خلال إقصائهم (غانم ٢٠١٢). إذ تم تحديد مكانتهم كـ«مقيم دائم» - أي ليس مواطنا إسرائيليا ولا مواطنا فلسطينيّا أيضًا بالمفهوم القانونيّ- ليس كالفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة ولا كالفلسطينيّين في الأراضيّ المحتلة عام ١٩٤٨. ويحتاج المقدسيّ بحسب قانون تنظيم دخول الأجانب كمقيمين دائمين (١٩٥٢)، وهو الذي ينظّم علاقة دولة الاستعمار بالفلسطينيين في القدس، إلى إثبات أن

القدس مركز حياته وهو موجود ومقيم فيها. هذه المكانة القانونيّة، وبالإضافة إلى أنّها تنزع عن الفلسطينيّ المقدسيّ صفة الساكن الأصليّ للمدينة، وتقوم بإنشائه كأجنبيّ مرّ في المدينة وليس عصبًا ثابتا فيها، وبالتاليّ تحويل وجوده في المدينة ذاتها إلى أداة ضبط وسيطرة أولًا؛[9] وثانيًا إنشاء مجتمع وجوده في حالة تهديد دائم في المدينة، في محاولة للسيطرة عليه.

الأرض: حين يُهجّر فيُحصر

هذا النوع من التهجير- أي عزل الفلسطينيّين وتجميعهم في منطقة أشبه بالبانتستونات، لا يتم إلى مناطق مفتوحة، أو إلى سلطة دولة أخرى تتبنّى سياسات مختلفة كما حصل في النكبة ولاحقًا النكسة. هذا النوع من التهجير الحديث هو تهجير من منطقة تعيش تحت وفي ظل استهداف المنظومة الاستعماريّة، إلى أخرى داخل فلسطين تعيش في ذات الظرف الاستعماريّ. يهجّر الفلسطينيّ من الأحياء المقدسيّة المُحاصرة في المستوطنات، إلى أحياء أخرى خارج الجدار محاصرة أيضًا بالجدار والمستوطنات والثكنات العسكريّة. يهجّر الفلسطينيّ من القدس المُستهدفة، ومن رام الله المُحاصرة إلى كفر عقب المحاصرة. فيغدو أمام حالة يهجّر فيها من معزل جغرافيّ إلى آخر يزداد التدفّق الناتج عن التضييق إليه في ظل عدم وجود إمكانيّة للتوسّع الذي يستجيب لهذا النمو، فيغدو المشهد عمرانيًا عاموديًا غير قابل للتمدّد والتوسّع الأفقيّ. ففي كفر عقب تلتقي كافة السياسات الهادفة إلى إنشاء المعزل: الجدار؛ الثكنة العسكريّة؛ المنطقة الصناعيّة والمستوطنة.

منذ النكسة عام ١٩٦٧، شكّلت كفر عقب كغيرها من البلدات الفلسطينيّة في القدس والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة أرضًا للبناء الاستعماريّ والتوسّع فيها وعليها. فبداية، منذ العام ١٩٨٤ أقام الاحتلال على أراضي القرية مستوطنة «كوخاف يعكوف» حيث صادر الاحتلال حواليّ ٢٠٣٧ دونما لإقامة المستوطنة التي بدأت تتوسّع وتحد القرية شرقًا. وفي المجمل، توسّعت المستوطنة حتّى وصل حجم الأراضيّ المصادرة منها حواليّ ٢٨٠٠ دونم حتّى العام ٢٠٠١ وهو ما يعادل ٣٠٪ من مجمل مساحة القرية التي تعادل ٦٠٠٠ دونم مربّع [10]. أمّا من الجنوب فقد حدّد الاحتلال البلدة أولًا في منطقة صناعية أقامها مباشرة

بعد احتلال العام ١٩٦٧، غربًا، وطوّر بجانبها المطار (مطار قلنديا سابقا) وصار يستعمله لأهداف عسكريّة رافقه تطوير شارع رام الله– القدس على حساب أراضي البلدة، وفي العام ٢٠٠١ مع مباشرة الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصريّ، تمّت عمليّة الإغلاق على البلدة التي كانت محاصرة كليًا ومنفتحة جغرافيًا باتجاهين: القدس جنوبًا ورام الله شمالًا. وفي الناتج بعد بناء الجدار باتت البلدة مفتوحة جغرافيًا فقط باتجاه محافظة رام الله والبيرة المحدودة هي الأخرى بالاستيطان والجدار.[١١]

عمليًا، باتت كفر عقب كأي حي آخر في القدس، حيث تمزّق الأحياء والمستوطنات اليهوديّة الكيان الفلسطينيّ، ما يجعل منه كيانًا غير قابل للتواصل ثقافيًا وماديًا، وتمنعه الفواصل من خلق فضاء فلسطينيّ متواصل (جبارين ٢٠١٣)، مع استثناء لا يمكن الاستهانة به: الجدار. وجود الجدار، عندما يمتزج بسياسات إنشاء أحياء ذات أقليّة ممزّقة بفعل الاستيطان اليهوديّ أخرج كفر عقب من المدينة كليًا وأتبعها إلى معزل محافظة رام الله والبيرة، بعكس باقي أحياء القدس التي يتم عزلها عن محيطها وإبقاؤها في حيّز المدينة. أمّا من الناحية الأمنيّة فقد قامت قوّات الاحتلال بإقامة ثكنة عسكريّة في العام ١٩٨٥ ملاصقة للمستوطنة وفي نطاق طوقها الأمنيّ الذي يحد الجبل الذي أقيمت عليه، بالإضافة إلى حاجز قلنديا العسكريّ الذي أغلق طريق القدس– رام الله وبات المعبر الوحيد الذي يربط كفر عقب بالقدس مباشرة عبر فتحة في جدار الفصل العنصريّ. في هذه المساحة المحصورة والمحدودة الأقرب إلى سجن منها إلى بلدة، بدأ يخيّم المهجّرون.

سكّان أكثر وأرض أقل، هذه المعادلة النقيضة للمعادلة الصهيونيّة: أرض أكثر وسكّان أقل، تتجسّد بأكثر صورها بشاعة في كفر عقب: سياسات دفع السكّان من القدس مستمرة إليها، وأرض محاصرة مصادرة يتم إنتاجها كمعزل. في هذا الشرط الذي يُضاف إليه استثناء آخر في كفر عقب، هو عدم وجود قانون وآليّات مراقبة أو محاسبة، بدأت تنشأ كفر عقب بصورتها كحيّز مكانيّ مُغلق عشوائيّ في داخله ومحصور باتجاه التوسّع إلى دولة اليهود: عمارات دون ترخيص؛ بناء مخالف لقواعد السلامة؛ عدم الابتعاد عن الشارع الرئيسيّ؛ تلوّث بيئيّ بالإضافة إلى عدم إبعاد العمارات عن بعضها البعض ما يخلق حالة من الاكتظاظ

والتداخل العمرانيّ الأقرب إلى العشوائيّة. وبصورة أدق، قال لي أحد المقاولين خلال إعداد الورقة أن المحدّد الوحيد لعدد الطوابق في العمارة الواحدة هو ارتفاع ذراع الرافعة التي ترفع الطوب والأسمنت.

مجتمع في حالة انتظار

ما يميّز السكّان، أو الحيّز الاجتماعيّ في كفر عقب، هو حقيقة أنّه مجتمع يعيش في حالة انتظار. كافة الشرائح-باستثناء السكّان الأصليين الذين لا يتعدّون العشرة آلاف-تسكن كفر عقب كحالة مؤقتة. فالشريحة الأولى تنتظر تحسّن الوضع الاقتصاديّ لشراء منزل في القدس؛ والثانية تنتظر اكتمال إجراءات لم الشمل لانتقال العائلة إلى السكن في الأراضيّ المحتلة عام ١٩٤٨؛ وفي الفئة الثالثة ينتظرون تبدّل الظرف القانونيّ الشخصيّ للخروج إلى منطقة أخرى يستطيعون العيش فيها قانونيًا أو منطقة أخرى خارج حدود القانون- أي منطقة غير كفر عقب ولكنّها تعيش ظروف كفر عقب من حيث كونها منطقة خارج القانون الجنائيّ. ليست الوقتيّة بوصفها حالة عامّة للسكّان في كفر عقب عاملًا هامشيًا عند دراسة تشكّل المجتمع في هذه المنطقة تحديدًا، بل تشكّل صلبًا يمكّن الباحث أو المراقب من فهم إعادة تدوير العنف والجريمة والمخدّرات التي تنتشر في كفر عقب، ويصعب فهم التشكّل الاجتماعيّ دون أخذها بعين الاعتبار. ويمكن فهم تأثير الوقتيّة على تشكّل المجتمع من خلال الناتج الظاهر للعيان، إذ وعلى الرغم من النمو السكّاني السريع للسكّان في كفر عقب، إلّا أن مشهدان مهمّان لم يتحقّقا بعد على الرغم من وجود كافة العوامل الدافعة إلى تحقيقهما في مجتمع يعيش دون قانون ودولة: أولًا، تنظيم وأعراف اجتماعيّة تقوم بالضغط لتحقيق النظام البديل عن نظام الدولة والقانون؛ وثانيًا، عدم بروز مبادرات إبداعيّة وثقافيّة محليّة تقوم بسد فراغ التربيّة وتحارب انتشار العنف والجريمة والمخدّرات.

الظرف الاستعماريّ هو السبب في تشكّل اجتماعيّ جديد في كفر عقب يفتقر إلى البنى الاجتماعيّة التي تنظّم الحياة الفلسطينيّة في أماكن عدّة ولا تزال: العائلة، العشيرة، البلدة، الطائفة. ويشكل عامل الوقتيّة، السبب الأساسيّ في الإبقاء والحفاظ على المجتمع كمجتمع

غير حديث- أي مجتمع غير ثابت ولا يشكّل بنى ثابتة ناظمة. إن المزيج بينهما، إذا ما أضيف إليه العامل الذي يشكّل الفتيل- فئة السكّان الخارجيين على القانون وعدم وجود القانون فإننّا نبقى أمام بقعة ينهشها العنف والجريمة والمخدّرات غير قادرة على معالجة ذاتها، في واقع باتت فيه كفر عقب، المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع المخدّرات بشكل لا يمكن القول عنه قانونيّا أو غير قانونيّ لأن القانون أصلًا غير حاضر. وباتت العمارات متعدّدة الطوابق التي تفتقر إلى أدنى حد من الخصوصيّة بسبب الاكتظاظ والنوافذ المتلاصقة الواحدة بالأخرى تُستأجر وتُسكن مع عدم وجود أدنى لوازم السلامة اللازمة للسكن في بنايات متعدّدة الطوابق، وعلى الرغم من كون المنطقة مكرهة صحيّة متلوّثة،[١٢] ولا يوجد ما يفسّر هذا التوجّه إلّا شقيّ تشكّل الحيّز: الضرورة والأمل في أن يكون مؤقتًا.

للوقتيّة في كفر عقب شقّان: الأول هو الذاتي والذي يتمثّل في أن السكّان ذاتهم يرون في المكان مؤقتًا؛ والثانيّ يأخذ شكل تهديد. إنه التهديد الاستعماريّ بفقدان محطّة الانتظار التي تسمّى كفر عقب. إذ ومنذ بداية العام الحاليّ ومع بداية الحديث عن «صفقة القرن» التي تسعى الإدارة الأميركيّة إلى إبرامها بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة والاحتلال الإسرائيليّ، بدأت تتصاعد الأخبار التي تفيد بأن الاحتلال ينوي التنازل عن الأحياء المقدسيّة الموجودة خارج جدار الفصل العنصريّ- أي الأحياء التي بقيت تحت سيطرة ونفوذ بلديّة الاستعمار في القدس قانونيًا وتم عزلها ماديًا وتشكّل كفر عقب أكبرها وأكثرها ظهورًا للعيان مع مخيّم شعفاط للاجئين.[١٣] تلتقي هذه الخطّة مع خطّة أخرى قدّمتها عضو الكنيست عنات باركو إلى رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو ، وتفضي إلى التنازل عن الأحياء العربيّة شرقيّ القدس وخلف الجدار، ووضعها نتنياهو في الدرج، وأشارت تحليلات كثيرة إلى أن نتنياهو ينوي استبدال الأحياء المفصولة عن القدس مقابل ضم مستوطنات،[١٤] وبالإضافة إلى الخطط الحديثة فإن ما يعود ليؤكد نيّة الاحتلال التنازل عن كفر عقب قانونيًا مقابل شرعنة مستوطنات هو تصريحات رئيس بلديّة الاحتلال في القدس، نير بركات، بالتنازل قانونيًا عن الأحياء المقدسيّة خارج الجدار.[١٥] أن يقوم الاحتلال بالتنازل عن كفر عقب قانونيًا، فهذا يعني بالضرورة سقوط كافة دوافع السكّان للانتقال إليها: لم تعد المنطقة تمنح

إمكانيّة السكن فيها والمحافظة على الإقامة المقدسيّة. وبالتاليّ فإن السيناريو الذي سيحصل سيكون إمّا هجرها إلى مدينة القدس وإمّا سحب الإقامة الدائمة ممّن سيبقى فيها- أي تحويل العشوائيّة إلى مكان مهجور.

في التسميّة:

يرى المُسافرون من القدس إلى رام الله كفر عقب عبر نوافذ البنايات، كثافتها وكأنها رؤوس كثيرة وكثيفة، مسجونة خلف الجدار، تطلّ على المدينة المقدسة، محرومة منها ومنزوعة عنها. يسكن بين هذه البنايات والقدس مخيّم آخر هو مخيّم للاجئين هو «قلنديا» الذي لا يراه المارّ من خلف الجدار بسبب عمرانه المحصور بطابقين أو ثلاثة. تظهر كفر عقب بقوّة وعنفوان وعشوائيّة عمرانيّة من خلف الجدار لتغطّي الماضي، وتفرض شكلًا جديداً من المخيّمات، إذ يصل عدد الطوابق في بعض بنايات كفر عقب إلى ٢٠ طابقاً، ولا يوجد محدّد لعدد الطوابق أو قدرة تحمّل البناية إلّا ضمير المستثمر.. ضمير رأس المال.. إن شرط المخيّم الوحيد هو الموطن المؤقت. فكرة المخيّم المركزيّة هي الانتظار: الإقامة المؤقتة، والعودة المؤجّلة إلى حين نهاية مسبّبات وجوده. ولا يمكن النظر إلى التركيبة الاجتماعية ونوعية السكان في كفر عقب إلّا من خلال كون سكانها سكّاناً في انتظار الفَرَج، أي تحوّلاً جذريّاً في الظرف السياسيّ. الهروب من الفقر الممنهج، وانعدام فرص السكن، ولم الشمل.. جميعها قوانين ونتائج الممارسات الاستعمارية في فلسطين، ومع أول تحوّل جذريّ جوهريّ في الحالة السياسية ستتفكك كفر عقب كما يتفكك «اليرموك» و«نهر البارد» و«صبرا وشاتيلا» و «بلاطة» و«عسكر». إذًا، لماذا ترتقي كفر عقب من مجلس قرويّ إلى بلدية؟ لا من مجلس قروي إلى مخيّم، وكما يُقال في فلسطين «سمّي الولد باسمه». والتسمية تحمل دلالتها في باطنها، حيث المخيّم حالة نشأت كما نشأت قضية فلسطين، كنتاج المشروع الاستعماري الاستيطاني. إذاً، فلماذا لا تزال كفر عقب تتنقل بين «منطقة» و «مجلس قرويّ» و «بلديّة»؟

الخيمة هي دلالة الوقتيّة والطرد من المنزل الآمن. هي دلالة الأمل في العودة وفعل التهجير الإحلاليّ. ووجود المخيّم، في الشرط الفلسطينيّ، حمل في طيّاته مقولة رفض

التوطين النهائيّ والتمسّك بالعودة. ومن هذا المنطلق بُنيت الثورة الفلسطينيّة أولًا وقبل كل شيء في المخيّمات، إن كان خارج حدود فلسطين التاريخيّة أو بداخلها في مراحل مختلفة. ومن هذا المبدأ أيضًا، واستنادًا إليه، بنيت الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة كثقافة تمجّد المخيّم والعودة، كما تظهر الخيمة في أعمال كاريكاتير ناجي العليّ، وكما يجسد حنظلة ذاته توقيعًا باسم طفل طُرد من وطنه وهو لم يتعدّ الأعوام العشرة فتوقّف فيه الزمن في المخيّم حتّى العودة. ومن المخيّم انطلقت روايات غسّان كنفانيّ الروائيّ والأستاذ، وقال درويش عن بيروت ذاتها «خيمتنا الأخيرة»، وغنّى أحمد قعبور «لاجئ سمّوني لاجئ» فكانت الثورة الفلسطينيّة ثورة لجوء حتّى قال أبو جهاد مع انطلاق الانتفاضة الأولى «أهملنا الداخل». اللاجئ هو رمز القضيّة الفلسطينيّة الأساسيّة، هو رمز النكبة والنكسة، والناتج النهائيّ المادّي المحسوس لسياسات التهجير الصهيونيّة التي رمت إلى التخلّص من الفلسطيني كذات سياسيّة وقانونيّة حقوقيّة، ومن هذا المبدأ أيضًا كان تهجير الفلسطينيّ في العام ١٩٤٨ شرط تأسيس الكيان السياسيّ الصهيونيّ ذاته ككيان غير دكتاتوريّ قادر على تعزيز وإدامة وتأبيد سيطرة اليهود وتمكينهم من السيطرة على السياسة في فلسطين التاريخيّة. لقد بات الفلسطينيّ لاجئا لتستطيع دولة اليهود أن تؤسّس دولة القانون وتُقصيه كذات يمكن أن تشكّل ثقلا في النظام السياسيّ الذي نص على «حقوق متساوية لجميع المواطنين دون تفرقة على أساس الدين، الجنس، والأثنيّة».[١٦] إنّ إنشاء الفلسطينيّ كأقليّة ناتجة من تهجير الأغلبيّة- أي إنشاء فكرة، المخيّم كانت شرط تأسيس النظام السياسيّ الصهيونيّ ككل.

إن القيمة المُضافة الأخرى التي لا تقل أهميّة عن السياسيّة تكمن في قدرة السياسة والوعيّ السياسيّ، على تشكيل الانتماء للجماعة رغم الظرف المؤقّت. بل يغدو المؤقّت ذاته أداة تنظيم المجتمع وتكاتفه أمام العشوائيّة الاجتماعيّة. فيتحوّل المجتمع من مجتمع يعيش في حالة انتظار تبدّل ظرفا فرديّا إلى مجتمع يعيش في حالة انتظار جماعيّ لتغيير ظرف سياسيّ قوميّ يحمل كل فرد في المجتمع مسؤوليّة تغييره. ولعل هذا ما يفسّر الفرق في الظرف المعيشيّ بين مخيّمين إحداهما قديم والآخر حديث: بين قلنديا المخيّم، وكفر عقب البلدة التي تتمتّع بكافة مميّزات المخيّم إلّا

اسمه. في الأول تجد المبادرات التي تحذّر من وباء المخدّرات كحملة «المخدّرات مخيّمنا بدونها أحلى» وغرافيتي آخر على طول جدار المخيّم يرسم المخدّر والمستعمر ،بالإضافة إلى وجود هيئات سياسيّة كقواعد التنظيمات السياسيّة التي تقوم بوظيفة الحكم المحليّ المجتمعيّ فتحل المشاكل بين اللاجئين وتمنع تدهور الأحداث إلى اقتتال وعنف مجتمعيّ، فيتحمّل تنظيم «فتح» في المخيّم مثلًا مسؤوليّة الإصلاح الأهليّ والتنظيم السياسيّ وبكلمات أدق: يحاول المجتمع كمجتمع الحفاظ على ذاته كمجتمع صحّي حتّى وصول الحل النهائيّ السياسيّ عن وعيّ. أمّا في المخيّم الحديث الذي لم يحصل على التسمية فقط، فإنّنا أمام غياب كامل لكافة المبادرات الإبداعيّة والسياسيّة والثقافية التي تحفظه من خطر البحث عن الخلاص الفرديّ الذاتيّ لكل فرد وآخر. وبكلمات أخرى: يشكّل المخيّم كتسميّة ووصف رسميّة وشعبيّة بشكل تلقائيّ منظومة من «المُثُل» والمضامين التي تصيغ المجتمع المنتمي إلى قضيّة.

المخيّم هو الجسد المادّي المرئيّ لبشاعة عملية التهجير، ويشكّل وجوده كذات في الحيّز العام صياغة للوعي السياسي المجتمعي. فيغدو المخيم بحد ذاته مقولة سياسية وبرنامجا سياسيّا. إن ظهور ما سميناه هنا «المخيم الحديث» نابع من طرق «التهجير الحديث» التي أخذت إسرائيل تمارسها لتصفية الوجود الفلسطيني والحفاظ على أكبر كمّ ممكن من الأرض مقابل أقل عدد ممكن من السكّان الأصليين.. وتصبح الأحياء المهمّشة والغيتوهات تجسيداً ناقصاً يفتقر إلى التعريف المتلائم مع الحالة والشرط الاستعماري. فبناء العمارة ذات الـ٢٠ طابقاً يستهلك وقتاً أطول للبناء، وهو الوقت ذاته الذي يحتاج إليه الفلسطيني في بالقدس حتى تُغرقه أزمة السكن وتراكم الضرائب التي تهدّد وجوده ومستقبل أبنائه. هو تهجيرٌ بطيء بوتيرة البناء ذاتها في المخيمات الحديثة. فنرى المنتج ولا نرى عملية الإنتاج. يصبح المخيّم واقعا مفروضا على المشهد دون أن يرى المُراقب عمليّة التهجير الجماعيّ العنيف. وهنا، تبدّل الصهيونيّة طرقها في التهجير بعد أن أسّست لكيانها السياسيّ، وتبدّل من وتيرتها فهي لا تحتاج اليوم إلى ما يلفت النظر بحجم النكبة أو النكسة وعنفوانها وحجمها، ولكن الناتج بعد ١٧ عامًا من بناء جدار الفصل العنصريّ، هو ذاته: مخيّم لاجئين خلف العازل ما بين مجتمع ودولة اليهود والمُستعمَرين.

في المجمل، تشكّل كفر عقب معزلا يتكوّن ويتشكّل يوميًا من مزيج منظومات السيطرة الإسرائيليّة على الفلسطينيّ: العسكريّ المتمثّل بالجدار؛ القانونيّ المتمثّل بإجراءات لم الشمل وإقصاء المقدسيين؛ الاستعماريّ حين يتجسّد في السيطرة على الأرض وحشر السكّان؛ والمؤقّت حين يتجسّد في ضبابيّة مصير المُستهدفين. يتضمّن الأبارتهايد هذا المظهر، ولا يمكن حصره في الأبارتهايد، إنّه نموذج متداخل ومركّب يتضمن الأبارتهايد ولكّنه يتعدّاه إلى ما هو أعقد وأكثر بشاعة.

الهوامش

١ للاستزادة يمكن النظر إلى وحدة نظم المعلومات الجغرافيّة- أريج (٢٠٠٩).

٢ بحث هذا المؤتمر العلاقة ما بين مؤسّسات الحركة الصهيونيّة المختلفة التي تسمّى المؤسّسات القوميّة للشعب اليهوديّ ودولة إسرائيل، وعقد المؤتمر بعد عام واحد على احتلال إسرائيل لما تبقّى من الأراضيّ الفلسطينيّة عام ١٩٦٧.

٣ jerusalem post, june 21, 1968، مقتبس في كتاب ج. أرنسون، سياسة الأمر الواقع في الضفّة الغربيّة، ص ٢٨. شغل آبا إيبن العديد من المناصب الحسّاسة في إسرائيل، وكان من أكثر دبلوماسييها خبرة، وبخاصة في مجال السياسة الخارجيّة، فشغل في العام ١٩٥٠ منصب سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، وفي العام ١٩٦٦ وزير التربيّة والتعليم، وشغل بين الأعوام ١٩٦٦-١٩٧٤ منصب وزير الخارجيّة، إضافة إلى أنه شغل منصب رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجيّة.

٤ الموقع الإلكتروني للجنة الدوليّة للصليب الأحمر، «الاحتلال والقانون الدوليّ الإنسانيّ: أسئلة وأجوبة»، متوفّر على الرابط: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm

٥ بشكل عام، يهاجم خصوم اليمين الإسرائيليّ والليكود وسياساته، بادّعاء أنّها تأخذ إسرائيل إلى «دولة واحدة» ستكون دولة أبارتهايد. وفي مقابلة أجراها الباحث المختص في شؤون الاستيطان، درور إتكس، مع برنامج «هماكور» الذي يبث على القناة الثانيّة، إنّه يقوم بفضح سياسات إسرائيل ليجبرها إمّا على الانسحاب من الضفّة الغربيّة وإمّا أن تضم الضفّة الغربيّة وتصبح دولة أبارتهايد معلن وبالتاليّ تغيير إطار الصراع، يمكن الاطّلاع على المقابلة في الرابط التاليّ، تحت عنوان «ملف عمونا، هكذا أقيم التجمّع الذي يعصف في الدولة»:
.http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1224068

٦ يقصد بالمرحليّة هنا المراحل التي يتحدّث عنها البحث لاحقًا في إطار النماذج المختلة، ما تصفه الورقة «نموذج كل شيء»

٧ إحصائيات واردة في كتاب «قراءة في بعض التغيّرات السوسيو حضريّة في رام الله وكفر عقب»- جميل هلال وأباهر السقّا ص ٥٩.

٨ وارد لدى السقّا وهلال، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧

٩ قامت إسرائيل مثلًا وخلال الهبّة الفلسطينيّة في العام ٢٠١٥، والتي عرفت أيضًا بالعمليّات الفرديّة بمعاقبة عائلات منفذي العمليّات بإبعادهم عن القدس وسحب الهويّة المقدسيّة منهم كأداة عقاب جماعيّ وردع لمنفذي العمليّات... وعلى الرغم من أنّها لم تنفّذ هذا التهديد في جميع الحالات إلّا أنّها تستغله كأداة سيطرة وترويع للمجتمع المقدسيّ.

١٠ ملف كفر عقب، معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، ٢٠١٢، تم الوصول إليه في أيار ٢٠١٤، متوفّر على الرابط: http://proxy.arij.org/vprofile/jerusalem/pdfs/vprofile/Kafr%20'Aqab_EN.pdf

١١ للاستزادة يمكن النظر إلى كتاب «الصهيونيّة والاستيطان»، رازي نابلسي، فصل «الفلسطينيّون في معازل- محافظةمعازل-محافظة رام الله والبيرة»، صادر عن مركز «مسارات» عام ٢٠١٧

١٢ «الاحتلال يستثني شعفاط وكفر عقب من الخدمات الأساسيّة»، موقع عرب ٤٨، متوفّر على الرابط التاليّ: https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2017/05/29/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D9%8A-%D8%B4%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%B7-%D9%88%D9%83%D9%81%D8%B1-%D8%B9%D9%82%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

١٣ أنظر «خطة إسرائيليّة لفصل مخيّم شعفاط وكفر عقب عن بلديّة الاحتلال»، صحيفة الأيّام، متوفّر على الرابط التاليّ: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12127233y303198771Y12127233

١٤ للتوسّع حول خطّة عنات باركو، أنظر صحيفة «معاريف» مقالة تحت عنوان «الخطّة للانفصال عن الأحياء شرقيّ القدس التي قدمت لنتنياهو»، متوفّر على الرابط التاليّ: http://www.maariv.co.il/news/israel/Article-585712

١٥ أنظر «خطّة بركات لحدود مدينة القدس»، موقع القناة الإسرائيليّة العاشرة، متوفّر على الرابط: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1190778

١٦ وردت هذه المقولة في وثيقة الاستقلال الإسرائيليّة، وهي مجتزأة من الوثيقة التي تنص أيضًا على أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ وطبعًا هذا يتناقض جوهريّة مع مقولة «حقوق متساوية لجميع المواطنين» إلّا أن اقتباسها يأتي خدمة للسياق حيث مكّنت عمليّة التهجير إسرائيل من أن تكون دولة ديمقراطيّة وإثنية في آن واحد وهو ما سمحت به عمليّة التهجير – أي إنتاج الفلسطينيّين كأقليّة في حدود الحكم المدنيّ للنظام السياسيّ.

المراجع:

- السقا، أباهر وهلال جميل. قراءة في بعض التغيّرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب، مركز دراسات التنميّة جامعة بير زيت، بير زيت: ٢٠١٥.
- خمايسي، راسم. إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينيّة، حوليات القدس، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، القدس: ٢٠١٣.
- غانم، هنيدة. السياسات الحيويّة للاستعمار الاستيطانيّ: إنتاج المقدسيين كمارقين، مجلّة قضايا إسرائيليّة العدد ٤٧، مركز «مدار»، رام الله ٢٠١٢.
- فيبر، ماكس. السياسة بوصفها حرفة، ترجمة جورج كتورة، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت ٢٠١١.
- جبارين، يوسف. التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجيّات السيطرة والهيمنة، رام الله: مركز «مدار» ٢٠١٦.
- وحدة نظم المعلومات. ملف كفر عقب، معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، ٢٠١٢.
- الجهاز المركزيّ الفلسطينيّ للإحصاء، كتاب فلسطين الإحصائيّ السنوي، رام الله ٢٠١٠.
- خمايسي، راسم. أهداف وسياسات التخطيط الحضريّ الإسرائيلي في القدس ومحيطها، مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، رام الله: ٢٠٠٧.